على هذا الى على عدم صحة النفل فحسب اى الفرض عطلق النية ولا نية كما هو
عنه اصحاب وهو مبنى عليه قلنا الجزم بفوت الاختيار ولا عبادة بدونه اما
الاطلاق ففيه دلالة التعيين اذ الظاهر ان لا يقصد النفل وعليه فجح الاسلام
والاحرام وقضوه جواب عن قوله كما ارم عنه اصحابه بل هو شرط عندنا كما مر
حنفية فيصح بنفل غيره بدلالة الامر فان عقد الرفقة دليل الامر بالمخاوفة فصل
ان الكفار بل مخاطبون بالشرائع اما لو هو مذكور في آخر فصول في الاسلام
قال الامام الحسين لا خلاف في ان الكفار مخاطبون بالايمان والعقوبات والمعا
ملات اعتقادا وبالصلاة في حق المواضبة في الآخرة بترك الاعتقاد اما في حق
وجوب الاداء فعندنا عند العراقيين من مشايخنا وهو مذهب الشافعي رحمه الله انه
لم يجب لانهم لو اخذوا في تركها وقد دل عليها اي على المواظبة قوله تعالى ما سلككم
في سقر قالوا لم نك من المصلين ولان الكفر لا يصلح مخففا ولا يصير عذرا في
معتقد جامع الكفر جواب عما قيل ان العبادات كلها كذلك معتقد جامع الكفر لا يكون
في وجوب الاداء فائدة لانه يجب عليه بشرط الايمان كما يجب الصلوة على الجنب
بشرط الطهارة خلافا لمشايخ ماوراء النهر وهو المختار عندنا المتأخرين
ولا خلاف في عدم جواز الاداء حال الكفر ولا في عدم وجوب القضاء بعد الا
سلام لقوله صلى الله عليه وسلم اذا دعوهم الى شهادة ان لا اله الا الله فان هم اجابوك
فاعلمهم ان الله تعالى فرض عليهم صلوة خلق صلى الله عليه وسلم بتبليغ وجوب
الصلوة على تحقق شرط الاداء ولو لم يكن وجوب بهذا لم يصح ذلك
التعليق اذ حينئذ يكون الواجب عليه صلى الله عليه وسلم بتبليغ وجوب هذا المقا

وليس هذا استدلالا بمفهوم الشرط كما يفهم من ظاهره ولان الامر بالعبادة
ليس الثواب والكافر ليس اهلا له ما دام كافرا فلا يرد النقض بالامر بالايمان
ثم يجب ان يقال ان اريد انه ليس اهلا له اصلا فهم فانه يصير اهلا له بخصل شرط
المقدور وان اريد انه ليس اهلا بشرط الكفر فلا يجدي نفعا كما لا يخفى وليس
من شروط العبادة عندهم تخفيف بل تغليظ نظيره ان الطبيب لا يأمر العليل
بشرب الدواء عند اليأس وذلك ليس بنظير له بل عليه وكذا اذا وقد
ذكر الامام أبو شمس الائمة ان علماءنا تكلموا بنصوص في هذه المسألة لكن بعض المتأ
خرين استدلوا من مسائلهم على هذا وعلى الخلاف بينهم وبين الشافعي فالمتأ
بعض بالمرتد اذا اسلم لا يلزمه قضاء صلوات الردة خلافا له فدل على المرتد
غير مخاطب بالصلوة عندنا خلافا له ورد بانه يحتمل ان يجب ثم يسقط القضاء
بقوله تعالى ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف والبعض بانه اذا صار في اول الوقت
ثم ارتد ثم اسلم والوقت باق فعليه الاداء خلافا له لان صحة ما مضى كانت
بناء على الخطاب وهو بنعدم بالردة عندنا فبطل ذلك الاداء فاذا اسلم في الوقت
وجب ابتداء لا عنده فلا يبطل الاداء ورد هذا ايضا بان المؤدى انما بطل
لقوله تعالى ومن يكفر بالايمان فقد حبط عمله فاذا اسلم اي بعد ما حبط عمله
اذا اسلم في الوقت يجب لا محالة فلا دلالة فيه على محل الخلاف والبعض
فرعوه على ان الفروع ليست منه الايمان عندنا خلافا له وهم مخاطبون بالايمان
وقيل انما مخاطبون بالاقرار بالشهادتين عندنا لان ما عداه داخل في الايمان ومخاطبون عندنا
كونهما منه ورد هذا ايضا بانهم مخاطبون بالعقوبات والمعاملات عندنا

Copyright © King Saud University